

يُحل هذا المبحث أداء النظام المالي الجزائري في ظل اقتصاد مخطط مركزياً، مُبرزاً التناقضات التي أعاقة فعاليته في تلبية الحاجيات الوطنية وحفظ التنمية. يرتكز هذا الضعف على مستوى نظم التنظيم والرقابة الاقتصادية. فالخطيط المركزي للاستثمار، وتقنين الاستهلاك عبر هيأكل توزيع حكومية، سبق أي التزام مالي، مما خلق ثنائية اقتصادية تستثنى القرارات النقدية. فالنقد هنا وحده حساب فقط، لا تؤثر على تخصيص الموارد، بل أدلة للرقابة الإدارية من المركز. لا توجد رقابة نقدية أرثوذكسية، أو تداول حر، بل رقابة صارمة على الأجور (كمتغير اجتماعي مُحدد مركزيًّا) والأسعار، ما يمنع التفاعل بين القرض وإنشاء النقود، ويسحب اختلالات تراكمية. تتمثل آلية انتقال آثار إنشاء النقود عبر خزينة عمومية مهيمنة، تُشكل خزينة، ومؤسسة قرض، وسلطة نقدية في آن، متجاوزة النظام البنكي مُساهمةً في تقهقره. وقد ساهم هذا في ضعف دوره ك وسيط مالي، لافتاده لهياكل مُجهزة لتبئنة الموارد، وأدوات فعالة لتقديم الخدمات وتوزيع القرض، ما جعل القرض جزءاً من التخطيط، غير متأثر بعوامل نقدية كمعدل الفائدة. كما أن التخصص البنكي، رغم مبرراته، أوجد احتكاراً، وعلاقة ثابتة بين البنك والمؤسسة، مُقدراً المنافسة واستخدام الجزاءات الاقتصادية، مُؤدياً إلى سوء استخدام الموارد. يمكن التناقض الأساسي في العلاقة بين الدولة كمالكة للبنوك ومدين رئيسي لها (كمُساهم حصري في مؤسسات القطاع العام). فالبنوك العمومية مُحاصرة بين متطلبات الملكية، ومسؤولياتها تجاه القطاع الإنتاجي، ومتطلبات التمويل القائمة على مفهوم القيمة، ما يُسبب غموضاً في تخصيص الموارد: هل على أساس إداري أم وفق قانون القيمة؟ وقد سهل هذا اللجوء إلى "النقد السهلة" لتمويل المؤسسات العمومية، حتى دون نجاعة اقتصادية، مما فاقم من فشل النظام البنكي في تحويل السيولة إلى أموال قابلة للإقراض، بسبب قواعده الإدارية والبيروقراطية. أدى احتكار القطاع البنكي العمومي والتخصص الإداري إلى جمود، وغياب استراتيجيات بنكية وسياسات تجارية فعالة، مُحوّلاً ضائقة البنوك (بسبب صلابات داخلية وصعوبات سداد زبائنها) إلى أزمة محفظة هيكلية. كما أن تركيز قرار القرض في المقر المركزي، ضمن نموذج القرض المركزي، يُركز على المدينين الكبار في القطاع العام، على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غياب أنظمة معلومات واتصال فعالة يعيق اللا مركزية في توزيع القرض. أخيراً، يُشكل الاقتصاد الموازي، بجانبيته المالية العالية، بديلاً للسوق الرسمية، مُحوّلاً جزءاً من سيولة الاقتصاد خارج نطاق رقابة السلطات النقدية، مُقاوماً من ندرة السيولة لدى النظام البنكي.